الخليج

اقتصاد, أسواق الإمارات

6 سبتمبر 2022 15:08 مساء

قطاعات واعدة تحدد خريطة الاستثمارات المستقبلية في الشارقة 7

7
قطاعات واعدة تحدد خريطة استثمارات المستقبل في الشارقة
الرعاية الصحية والرفاه الاجتماعي
الشارقة
مؤهلة للاستفادة من نمو 7.3% سنوياً في القطاع الصحي بالدولة حتى 2024
النقل والخدمات اللوجيستية
43% من ميزانية الشارقة
في 2021 تم تخصيصها لتطوير وتحسين البنية التحتية والطرق
رأس المال البشري والابتكار
1.5 مليار دولار سنوياً
استثمار الإمارة في التعليم والبحوث
التكنولوجيا الزراعية والغذائية
فرص مبتكرة
مشاريع الزراعة المائية والعمودية والعمودية واستزراع الأعشاب البحرية
التصنيع المتقدم
الشارقة تملك 35% من مصانع الدولة
ما يتيح لها تفعيل صناعات الابتكار
التكنولوجيا الخضراء
أول مدينة في الشرق الأوسط
يتم تحويل النفايات فيها إلى طاقة بالكامل
السياحة والثقافة
20.3 مليار دولار
حجم قطاع السياحة والسفر في الشارقة بحلول 2027
استثمر في الشارقة
invest in Sharjah

7
high-potential sectors that define Sharjah's future investment map
Health & Wellbeing
Sharjah
is eligible to take advantage of the 7.3% annual growth of the UAE pharmaceutical market by 2024
Mobility & Logistics
43% of Sharjah's 2021 budget
earmarked for developing and improving infrastructure
Human Capital & Innovation
1.5 $ BN
Sharjah's annual investment in education and research
Agri-Food Technologies
Alternative Farming & Seaweed cultivation
Opportunities
Advanced Manufacturing
Sharjah is home to
35% of UAE's
manufacturing industries
GreenTech
Sharjah is the first
in the region
to be a 100% waste to energy, and zero waste city
Culture & Toursim
20.3 $ BN
Investment forecast in Travel & Tourism by 2027
استثمر في الشارقة
invest in Sharjah

الشارقة: «الخليج»

حدد تقرير «التوجهات المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات القطاعات»، الصادر عن مكتب الشارقة للاستثمار الأجنبي (استثمار في الشارقة)، مؤخراً، 7 قطاعات رئيسية تتمتع بإمكانيات استثمارية عالية وقدرة على جذب رؤوس الأموال النوعية والمستدامة والارتقاء بقدرة الشارقة التنافسية في المشهد الاقتصادي العالمي، وعلى خارطة الاستثمارات العالمية.

وأوضح التقرير، أن القطاعات السبعة هي: الرعاية الصحية والرفاه الاجتماعي، والنقل والخدمات اللوجستية، والثقافة والسياحة، والتكنولوجيا الزراعية والغذائية، والتكنولوجيا الخضراء، ورأس المال البشري والابتكار، والتصنيع المتقدم.

عوامل الجذب

وأكد التقرير الذي تم إعداده بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية في الإمارة وشركة «برايس ووتر هاوس كوبرز (بي دبليو سي الشرق الأوسط)» للاستشارات والتدقيق، وجود العديد من العوامل التي تدعم جذب الشارقة للاستثمارات، التي تأتي في مقدمتها البيئة الاستثمارية الراسخة والمدعومة بتشريعات حديثة ومحفزة، وتمتع الإمارة ببنية تحتية متطورة مواكبة للمستقبل، وارتقائها المستمر بمستويات الابتكار، واحتضان الإمارة للموهوبين الشباب، ووجود أكثر من 60 ألف مشروع صغير ومتوسط فيها.

وأوضح التقرير أن امتلاك الشارقة 6 مناطق حرة و33 منطقة صناعية، وارتباطها القوي بالعالم عبر موانئ بحرية وجوية حديثة، يعزز مرونة الإمارة واستقرارها وقدرتها في التغلب على التحديات الاقتصادية العالمية المتنامية، ويرسخ مكانتها باعتبارها بوابة لأسواق منطقة الخليج العربي، البالغ ناتجها المحلي 1.6 تريليون دولار (5.88 تريليون درهم).

وأشار التقرير إلى أن دولة الإمارات عموماً تعد واحدة من أفضل الاقتصادات وأكثرها انفتاحاً على المستثمرين، ما أهلها لجذب أحجام مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مدار الأعوام الماضية، لافتاً إلى أن الشارقة تستفيد من هذه المكانة المميزة لتعزيز جاذبيتها لاستقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

نجاح في ذروة الوباء

وأفاد التقرير بأنه على الرغم من ظروف جائحة فيروس كوفيد-19 التي أثرت تداعياتها في جميع أنحاء العالم، نجحت الشارقة خلال عام 2020 في جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 220 مليون دولار (808 مليون درهم)، فيما زادت مشاريع هذه الاستثمارات بنسبة 60% في الربعين الثالث والرابع من العام نفسه مقارنة بعام 2019، وأسهمت هذه المشاريع في توفير 1117 وظيفة، متجاوزة الوباء وتأثيراته الاقتصادية، لتعكس الثقة الكبيرة التي يوليها المستثمر الأجنبي في الشارقة.

وجاء النمو القوي في عام الوباء، بدعم من 4 قطاعات رئيسية في الإمارة، تصدرها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة 55.6%، ثم الأغذية والصناعات الزراعية 49.7%، ثم علوم الحياة 47%، ثم التوزيع والخدمات اللوجيستية 46.2%، الأمر الذي يعزز أهمية هذه القطاعات الحيوية في أوقات الأزمات.

القطاعات السبعة

الرعاية الصحية

وفقاً للتقرير، فإن الشارقة أمام فرصة كبيرة للاستفادة من النمو في القطاع الصحي بالدولة، الذي يقدر حجمه بـ4.7 مليار دولار (17.26 مليار درهم)، ويصل النمو السنوي فيه إلى 7.3% حتى عام 2024، لاسيما مع وصول نصيب الفرد من الإنفاق على القطاع الصحي في الدولة إلى 1643 دولار (6035 درهماً) في عام 2019، وهو عام ما قبل الجائحة.

وبفضل ارتفاع متوسط أعمار قاطني الإمارة، وزيادة التعداد السكاني، وتطور خدمات قطاع الرعاية الصحية، فإن من المتوقع أن يشهد القطاع زيادة كبيرة في الاستثمارات الموجهة إليه، مع الاستفادة بوجه خاص من مكانة دولة الإمارات وموقعها ضمن أفضل 10 وجهات دولية للسياحة الطبية.

وحدد التقرير 3 فرص استثمار رئيسية في القطاع بالشارقة، أولها التصنيع الدوائي والطب الدقيق المتخصص في الأنسجة الحيوية والمنتجات الطبية المصممة خصيصاً للمتعامل، والثاني معاهد الرعاية الطبية المتخصصة، مثل مراكز تقديم الرعاية للمسنين ومراكز إعادة تأهيل المرضى، والثالث السياحة العلاجية في الإمارة، التي يمكن أن تستفيد من انخفاض التكاليف نسبياً فيها مقارنة بالأسعار السائدة في المنطقة.

النقل والخدمات اللوجيستية

وأفاد التقرير، الصادر عن (استثمر في الشارقة)، بأن الإمارة وبفضل موقعها الاستراتيجي وامتلاكها موانئ على الخليج العربي وخليج عمان، باتت تشكل بوابة لأسواق منطقة الخليج، ونقطة وصول أسرع إلى أسواق شرق وجنوب آسيا وأستراليا وأفريقيا، ما يجعلها تزخر بالفرص الاستثمارية ضمن قطاع النقل والخدمات اللوجيستية، لاسيما في ظل تخصيص الإمارة 43% من ميزانيتها في عام 2021 لتطوير وتحسين البنية التحتية، بما في ذلك الطرق.

وتناول التقرير الفرص الاستثمارية التي تتيحها الشارقة في القطاع، مشيراً إلى أن حلول النقل الذكية، التي توفرها قطارات هايبرلوب، وعربات التنقل الكهربائية الذكية وحلول الشحن الكهربائي، بالإضافة إلى أتمتة عمليات الشحن بالذكاء الاصطناعي والروبوتات، فضلاً عن تأسيس مرافق تبريد مخصصة للبضائع سريعة التلف مثل الخضار والأدوية، تشكل جميعها فرصاً واعدة في هذا القطاع المتنامي على مستوى دولة الإمارات، الذي يرجح أن يصل حجمه إلى 30 مليار دولار (110 مليار درهم) بحلول عام 2025.

السياحة والثقافة

توقع التقرير أن يصل حجم قطاع السياحة والسفر في الشارقة إلى 20.3 مليار دولار (74.5 مليار درهم) بحلول عام 2027، بانياً توقعاته على الجذب السياحي المتنامي، ومشاريع الضيافة والترفيه الجديدة، والاستثمارات الحكومية في مشاريع البنية التحتية السياحية، بالإضافة إلى نسب النمو التي شهدها قطاع الفنادق في عام 2019 (عام ما قبل الجائحة)، التي بلغت حينها 5%، وأيضاً العوائد الفندقية في العام ذاته، البالغة 156 مليون دولار (573 مليون درهم)،

خصوصاً في ظل التعافي السريع الذي شهده القطاع منذ العام المنقضي.
وأكد أن الإمارة تزخر بالمعالم الطبيعية المختلفة، ما عزز أهميتها كوجهة متنامية على قائمة منتجي الأفلام ومصوريها، كما أن هذا التنوع يتيح فرصاً استثمارية في القطاع السياحي لإطلاق مشاريع الأنشطة الجبلية أو المغامرات الصحراوية أو حتى الشاطئية والبحرية، منوهاً بأن الإمارة تضم العديد من الأماكن الطبيعية والتاريخية القابلة للاستثمار، التي تتوزع على مختلف مدنها، وتحويلها إلى مشاريع للسياحة البيئية.
ولفت إلى أهمية المعارض التجارية والفعاليات الثقافية الحية التي تستضيفها الشارقة على مدار العام، والتي تلعب دوراً كبيراً في الجذب السياحي، وهو ما يمكن استثماره في مشاريع تعود بالربحية على المستثمرين.
التكنولوجيا الزراعية والغذائية
وتطرق التقرير إلى الإنتاج الزراعي والغذائي في الدولة، مبيناً أن حجم سوق الإنتاج الزراعي المحلي في عام ما قبل الجائحة (2019) بلغت قيمته 626 مليون دولار (2.3 مليار درهم)، مع عائدات سنوية قوية بلغت حينها 9.8%، ومع وجود خطة طموحة لدى الدولة لمضاعفة الإنتاج إلى 1.1 مليار دولار (4 مليارات درهم) بحلول العام 2024، فإن القطاع سيشكل بوابة للعديد من المشاريع التي ستجد في الشارقة مستقراً لها.
ويتيح هذا القطاع الحيوي في الشارقة العديد من الفرص المبتكرة، إذ يمكن إقامة مزارع لتربية الأحياء المائية والأعشاب البحرية، التي تدخل في الصناعات الغذائية، خصوصاً على الساحل الشرقي للإمارة، بالإضافة إلى مشاريع الزراعة المائية والبديلة والعمودية، فضلاً عن الفرص التي يتيحها قطاع التغليف وإنتاج الأغذية، في ظل وجود مناطق حرة وصناعية متنوعة، وارتباط الإمارة القوي بالأسواق الخارجية ما يسهل تصدير المنتجات.
التكنولوجيا الخضراء
وأفاد التقرير بأن الشارقة تعتبر أحد رواد قطاع التكنولوجيا الخضراء والاستدامة البيئية في المنطقة، كما أنها أصبحت منذ مايو 2022 أول مدينة في الشرق الأوسط تُحول فيها النفايات بالكامل بعيداً عن المكبات، إذ تسهم محطة تحويل الطاقة إلى نفايات ومجمع الطاقة الشمسية التابعين لشركة «بيئة»، في إنتاج طاقة منخفضة الكربون تكفي لتزويد 67 ألف منزل بحاجتها من الكهرباء.
وأشار إلى أن دولة الإمارات تنتج 19% من النفايات الصلبة على مستوى دول الخليج، ما يعني وجود فرص استثمارية كبرى متاحة في القطاع لتوليد الطاقة النظيفة من النفايات، كما أن الدولة تتمتع بأحد أعلى معدلات الأيام المشمسة على مدار العام في العالم، لذا فإنه من المتوقع نمو سوق الطاقة الشمسية المحلي بنسبة 15% في الفترة من 2022 وحتى 2025.
ووفق التقرير، فإن الفرص الكامنة في القطاع بالشارقة تتمثل في بناء مصانع لإعادة فرز النفايات، وإعادة تدويرها ثم إرسال الباقي إلى محطة تحويل النفايات إلى طاقة، بالإضافة إلى مشاريع تخزين الطاقة النظيفة، ومشاريع توليد الطاقة من مصادر نظيفة مثل الهيدروجين والطاقة الشمسية، كما أن مشاريع المباني الخضراء والمباني الذكية تعتبر جاذبة إلى حد بعيد لرأس المال الأجنبي المباشر.
رأس المال البشري والابتكار
ولفت التقرير إلى أهمية التعليم في بناء أجيال قادرة على النهوض بالاقتصاد بمختلف قطاعاته، مشيراً احتضان الشارقة فرصاً استثمارية مغرية لبناء الأكاديميات المهنية المتخصصة ومعاهد بناء مهارات المستقبل، ومختبرات البحث والتصنيع والابتكار، التي تعمل على إيجاد حلول منخفضة الكلفة للمشاكل المعقدة، لاسيما مع استثمارها 1.5 مليار دولار (5.5 مليار درهم) سنوياً في التعليم والبحوث.
وبين التقرير أن قطاع التعليم في الدولة مرشح لتحقيق نمو يصل إلى 5% سنوياً حتى عام 2024، ما يعني الحاجة إلى إنشاء المزيد من الحضانات ومراكز الأطفال المتكاملة والمدارس لمواكبة الطلب، وهي مشاريع تتمتع بجاذبية خاصة

للمستثمرين.

التصنيع المتقدم

وكشف تقرير (استثمر في الشارقة) أن قطاع التصنيع المتقدم يشكل المستقبل بالنسبة للدولة وإمارة الشارقة تحديداً، مقدراً حجم القطاع في الدولة بـ599 مليون دولار (2.2 مليار درهم) بحلول العام 2025.

وبين التقرير أن امتلاك الشارقة قاعدة صناعية قوية محلياً، تتمثل بوجود أكثر من 35% من المصانع الموجودة بالدولة فيها، يعطي زخماً قوياً لأي مشاريع جديدة في القطاع، مثل مشاريع تصنيع الأجزاء وقطع الغيار من خلال تقنيات الطباعة الثلاثية الأبعاد، ومشاريع تصنيع أجهزة الأتمتة الصناعية، وتصنيع أجهزة الأتمتة الذكية، بالإضافة إلى صناعة الروبوتات وطائرات «درونز»، وغيرها، ما يتيح لتلك المشاريع الاستفادة من سوق خليجية متنامية يصل حجمها إلى 10.3 مليار دولار (37.8 مليار درهم) بحلول عام 2023.

دعم المشاريع الإبداعية

وقال أحمد عبيد القصير، المدير التنفيذي بالإنابة لهيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق): «تزخر الشارقة اليوم بالعديد من الفرص الاستثمارية في شتى المجالات، لاسيما ضمن قطاعات الاقتصاد الجديد والصناعات المتقدمة والسياحة والزراعة والابتكار وغيرها، ومع وجود بنية تحتية متطورة وتشريعات مشجعة، أصبحت الإمارة وجهة أولى للأعمال وعاصمة للصناعة في المنطقة، ونتطلع للترحيب بمزيد من الشركات التي ستستفيد حتماً من عجلة النمو المتسارعة والدعم المتواصل للمشاريع الإبداعية في الإمارة، ودولة الإمارات عموماً».

القدرات التنافسية

بدوره، قال محمد جمعة المشرخ، المدير التنفيذي لمكتب الشارقة للاستثمار الأجنبي المباشر «استثمر في الشارقة»: «تفوقت الاستثمارات في التكنولوجيا على كل القطاعات الأخرى في مرحلة ما بعد كورونا، ويعد إعلان الشارقة عن أول مصنع للطباعة الثلاثية الأبعاد في المنطقة دلالة واضحة على القدرات التنافسية للإمارة في قطاع التصنيع المتقدم».

وأضاف: «يهتم (استثمر في الشارقة) بجذب ومساعدة جميع أنواع الاستثمارات الباحثة عن النمو في بيئة آمنة للاستقرار في الشارقة، إذ إنه من خلال العلاقات المميزة التي تجمع المكتب بشركائه الاستراتيجيين في القطاعين العام والخاص، فإننا نستطيع أن نربط المستثمرين بأفضل الفرص الاستثمارية المتاحة، وتأمين كل الدعم لهم منذ فكرة المشروع وحتى انطلاقه».

وتابع المشرخ: «يزود فريقنا المستثمرين بمعلومات تحليلية موثوقة حول السوق والفرص الكامنة فيه، ونصائح تفصيلية لكل حالة بالاستناد إلى خبراتهم الواسعة في هذا المجال، ما يجعل المستثمرين قادرين على اتخاذ قراراتهم بثقة وطمأنينة، ولا ننسى أن (سعيد) النافذة الموحدة لخدمة المستثمر ستجعل رحلته الاستثمارية في الإمارة أسهل».

"حقوق النشر محفوظة "لصحيفة الخليج .2024 ©